الفصل السابع

الحركات السياسية الإفريقية

obeikandl.com

obeikandl.com

تمهيد:

الثابت أن الحركات السياسية أيا كان شكلها- وبكل المقاييس- مظهر من مظاهر الوعي الوطني، وهي الأسلوب الحديث لممارسة السياسة، وهي بالضرورة تعبير عن شعبية، ودرجة وعي، مما لاشك، وإفصاح عن رغبة الشعوب في المشاركة، في التطورات الطبيعية التي تسير بها الحياة العامة لمختلف المجتمعات.

والجدير بالملاحظة، أن المجتمعات القديمة كانت تعتمد على نظام التبعية (La dépendance) في الأسرة، ثم في القبيلة حيث تكون رابطة الدم، أو وحدة الأصل والانتماء لجنس بعينه أو سلالة بعينها، ولكن تداخل المجتمعات وتشابكها حديثا، إضافة إلى تراجع رابطة الدم أو رابطة القبيلة التي كانت تجمع أفراد قد تتعارض بهم وسائل الحياة، قد أدى إلى قيام نظام جديد مبني على رابطة مصلحيه، وبالتالي، ظهرت الجماعات، تجمع أبناء المهنة الواحدة وترعى مصالحهم، ثم تطورت الفكرة إلى إنشاء الجماعات ذات الأهداف القومية العامة، والسياسات المصلحية الثابتة لكل فئات المجتمع، فكانت الأحزاب.

إنّ الحركات السياسية في إفريقيا، وراء الصحراء حديثة الوجود نسبيا. إذ أن حقبة الاستعمار (Colonialisme) التي عانتها القارة قد فوتت عليها التطور الطبيعي الذي يفضي إلى قيام الجماعات السياسية، ولما أتيحت للوطنية الإفريقية الظروف المناسبة، بادرت إلى إنشاء الجماعات السياسية دفعة واحدة، فقام التنظيم السياسي جنبا إلى جنب مع النظام القبلي، لقد امتزجا واندمج

أحدهما في الآخر في بعض الأقاليم مثل الكونغو البلجيكي الذي لم ينضج الوعي الوطني فيه إلا مؤخرا.

وتتميز الحركات السياسية في إفريقيا بثلاثة صفات. **الأولى**: جماعات الضغط، وهي جماعات تهدف إلى استخدام وسائل الضغط السياسي أوأية وسيلة أخرى للتأثير على الحكومات والسلطات الحاكمة لإتاحة فرص أكثر للنمو السياسي أو أية وسيلة أخرى للتأثير على البلاد. **والثانية**: حركات قومية وهي حركات يسعى القائمون بها إلى تحقيق للإقليم، وإلى وضع السلطة في يد أبنائه. **والثالثة**: الجماعات السياسية، بالمعنى الكامل، وهي جماعات ذات سياسة معلنة مرسومة، تتنافس فيما بينها قصد الاشتراك في الحياة السياسية العامة، والسعي عن هذا الطريق إلى وضع برامجها موضع التنفيذ .

إن تطور الجماعات السياسية في القارة الإفريقية من إحدى الصور المذكورة إلى الصورة التالية لها يختلف من منطقة لأخرى في إفريقيا، و لم تمر كلها بنفس هذه المراحل. وذلك نتيجة عوامل عدة أحاطت بكل إقليم أو منطقة. ففي إفريقيا الغربية البريطانية، وإفريقيا الاستوائية الفرنسية تم التطور عبر المراحل الثلاث حتى استقرت الجماعات السياسية في صورتها النهائية الكاملة.

أما في شرق إفريقيا البريطانية وإفريقيا الوسطى، فإن النشاط الوطني يقتصر على المرحلتين الأوليين: جماعات الضغط، أو الحركات الوطنية، التي قد تتخذ مظهر العنف (Violence) أو التنظيم السري. وفي الكونغو تختلط فكرة الجماعة السياسية بالتقسيم القبلي بحيث يصعب تمييز الحركة السياسية بوضوح.

وقد نتجت هذه الفروق في تطور الحركات السياسية من تباين السياسات الاستعمارية ويمكن إرجاعها إلى عاملين رئيسيين:

العامل الأول: اختلاف الاتجاهات الاستعمارية للدول الغاصبة في الأقاليم الواقعة تحت سيطرتها وتأثير ذلك في قيام ونمو الجماعات السياسية وممارسة النشاط السياسي، ويمكن تلخيص هذه الاتجاهات في ثلاثة نقاط:

1- درجة الحرية الممنوحة للإفريقيين لإنشاء الجماعة والاشتراك في الحياة السياسية،

2- النظم التي رسمتها القوى الاستعمارية، وخاصة النظم الدستورية،

3- الهدف النهائي الذي رسمته الدول الاستعمارية للمستعمرات وعلاقاتها معها، وتذهب الدول الاستعمارية في هذا الصدد ثلاثة مذاهب: فبينما تسير بريطانيا بالبلدان التي تحت سيطرتها نحو لون من الحكم الذاتي(L'autonomie)، الداخل في بريطانيا، سواء للتاج أو الكومنولث، بينما تذهب فرنسا إلى قاعدة الضّم على أساس التساوي، وتذهب معها في ذلك البرتغال، وهذا المذهب لا يفرق بين النظم الحزبية في البلد الأم أو في الأقاليم التابعة، بل كل منها يتمم الآخر ويعتبر فروعا منها على نفس نمطها. في حين تذهب بلجيكا إلى التمسك بفكرة الوصاية الأوروبية، وتنكر أي حق في الممارسة السياسية لشعوب المستعمرات.

العامل الثاني: ويتمثل في المستوطنين غير الإفريقيين، وإن هذا العامل قد أثر إلى حد كبير في قيام لون بعينه من الحركات السياسية، ويدخل في الاعتبار

عدد المستوطنين وجنسيتهم وطبيعة تكوينهم المهني والاجتماعي. فحيث يكثر المستوطنون ويشعرون بقوتهم وتفوقهم، تثور مشكلات التفرقة العنصرية التي تدفع بالوطنية الإفريقية إلى وسائل الضغط والحركات العنيفة حين تحرمهم حق الممارسة السياسية.

وحين تكون في درجة أقل قوة، تنشأ الحركات الوطنية التي قد تكون معتدلة وتسمح بقيام فكرة المشاركة، وإذا تناقص عدد المستوطنين بقدر كبير، فإن التطور الطبيعي يجد ميدانه مطلقا من هذ القيد، فيمضي قدما مالم يتدخل العامل الأول الذي أشرنا إليه.

ومن تفاعل هذه العوامل يمكن تقسيم إفريقيا من ناحية اللون السياسي إلى أربعة أنواع:

النوع الأول: الدول الإفريقية الصاعدة التي في طريقها-آنذاك- إلى الاستقلال (Indépendance): مثل نيجيريا، وسيراليون، وأوغندة، وتوجلند، والكاميرون البريطاني. وهي جميعها تسعى إلى إرساء معالم حكومات وطنية، تتولى الحكم الذاتي.

النوع الثاني: أقاليم داخلة في ارتباط اندماجي أوروبي إفريقي: مثل إفريقيا الفرنسية الاستوائية. والظاهرة المشتركة فيها جميعا هي تخلف أي افتراض للاستقلال الإقليمي، والاشتراك المتساوي للأوروبيين والوطنيين في التنظيم السياسي والممارسة الحزبية في كل من الوطن الأم والأقاليم المندمجة معها. وتبعا لذلك تظهر أهمية دور الحركات السياسية سواء ما كان منها في الوطن الأم أم في الأقاليم.

النوع الثالث: أقاليم متعددة العناصر: مثل اتحاد وسط إفريقيا: تنجانيقا، وكينيا، والسمة التي تشترك فيها هذه الأقاليم هي وجود عناصر متباينة تسعى إلى الحياة المشتركة ويراد لها ألا تقوم فيها حكومة قومية افريقية خالصة. ويريد المستوطنون أن تئول إلى أيديهم سلطة الحكم ليحلوا محل القوى الاستعمارية، كما حدث في روديسيا الجنوبية، وكما استتب لهم الأمر في جنوب إفريقيا.

النوع الرابع: أقاليم ليس بها حركات سياسية. وهي كما قدمنا حين تختلط الحياة السياسية بالنظام القبلي بحيث يصعب تمييز أحدهما عن الآخر. ويرجع ذلك إلى حالة التدهور المادي الذي يعانيه الشعب الإفريقي في هذه الأقاليم، وإلى أسلوب الولاية الأوروبية الذي تدين بمذهبه القوى المستعمرة فيها..

المبحث الأول

الجماعات السياسية في إفريقيا الغربية البريطانية

لعل العامل الأساسي الذي مكن للحركات السياسية أن تقوم في هذه الأقاليم، هو قلة عدد الأوروبيين فيها، فلم تثر مسائل العنصرية، ولم يحرص الحكام المستعمرون على ترجيح كفة فريق على فريق آخر. وكان الهدف البعيد المدى الذي رسمته بريطانيا هو التطور نحو الحكم الذاتي (L'autonomie) ثم ربطه بالعجلة البريطانية، وهو ما أطلق عليه اصطلاح" **قاعدة درهام** ". وبذلك برزت الحركات القومية الإفريقية، وتطورت في طريق الإصلاح السياسي إلى حركات سياسية. ووجدت هذه الحركات من المناسب لها السير في الطريق الدستوري الذي رسمته السلطات الاستعمارية من قبل حتى لاتثير معارضتها. ونتيجة لذلك فإن طابع هذه الحركات مدموغ باللون الذي كان عليه الأوضاع الدستورية التي نشأت في ظلها. فسادت قاعدة القبلية في الوصول إلى الحكم.

والجدير بالملاحظة، أن الثورات العنيفة التي اجتاحت أمريكا الشمالية قد أسفرت عن اعتقاد بريطانيا في وجوب تغيير صيغة سياستها في المزيد من السيطرة القوية والمباشرة. ومن هنا نشأ ما كان يعرف بنظام الحكم (Systémes du Pouvoir) غير المباشر، الذي تميز عنه وقام بتبريره (اللورد لوجارد) في رسالته الشهيرة. غير أنه ليس من شك في أن مفهوم الحكم المباشر كطريقة في الإدارة المحلية قد طبقه من قبل السير جورج تومان جولدمان

((g.Toubmen Goldie) في إدارته للأقاليم التي قامت على أمرها شركة النيجر الملكية (royal Niger com) في المناطق البدائية في شمالي وشرقي نيجيريا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر.

وأهم السلطات والأجهزة في نظام الحكم (Systémes du Pouvoir) غير المباشر، الرئيس ويعمل بالتعاون مع مجلسه التقليدي كهيئة تشريعية وتنفيذية محلية، ومجلس الرئيس وبه ممثلون وقضاة يعملون طبقا لمبادئ هي خليط من القوانين العرفية والإسلامية، ثم خزانة الرئيس وفيها تودع المدفوعات العرفية التي يتولى جمعها الزعماء البلديون. وهناك جزئية مهمة أن نظام الحكم (Systémes du Pouvoir) غير المباشر يقوم على استمرار الاستفادة من النظم الإفريقية و هيئات لامركزية إدارية مع إيجاد التناسق والموافقة بين السياسة البريطانية والحياة الاجتماعية الإفريقية، وذلك باعتبار الرؤساء والزعماء القبليين مندوبين عن التاج البريطاني.

المبحث الثاني

الجماعات السياسية في إفريقيا الفرنسية

جرت العادة أن الهدف النهائي الذي كانت ترسمه الدول الاستعمارية للإقليم الذي تحتله ويكون تحت سيطرتها أن يؤثر إلى حد كبير في اللون الحزبي الذي يقوم فيه. وكانت فرنسا تنهج سياسة الضم والإدماج وهي لذلك حرمت قيام الجماعات السياسية. وأيضا هناك عامل آخر هو كثرة الفرنسية النازحين إلى هذه المناطق بحيث أصبحوا عنصرا حاسما في تطوير الموقف السياسي.

انطلاقا من العوامل السابقة، لم تجد القومية الإفريقية من حيلة إلا من أن تنتسب إلى الأحزاب السياسية (Les partis politiques) القائمة فعلا في فرنسا، باعتبارها امتدادا لها أو فروعا لها في الأقاليم، ورحبت الأحزاب الفرنسية آنذاك بذلك، إذ أنه سيكون كسبا عدديا لمؤيديها في الانتخابات العامة للجمعية الوطنية المكفول فيها أصوات الفرنسيين والإفريقيين على حد سواء. ثم تطورت هذه الفروع من الأحزاب الفرنسية، وأصبحت أحزابا افريقية تلعب دورها في المجالس المحلية بصفة مقبولة.

على أن ما ينبغي الإشارة إليه، أن السياسة الاستعمارية الفرنسية ظلت في طبيعتها سياسة تقوم على الماركانتيلية (التجارية) ، فكانت ترى في المستعمرات أراضي ملحقة بأراضيها الأوروبية اقتصاديا وإداريا، وبالتالي، سياسيا، وكانت صورة **نظام الحكم** (Systémes du Pouvoir) **المباشر** الذي طبقته فرنسا هي أن يشغل الفرنسيون جميع الوظائف ويرسموا جميع السياسات،

ويعينون وحدهم كقضاة وموظفين وكتبة مع بقاء الجيش عمودا فقريا للوجود الفرنسي.

كما اقترن نظام الحكم (Systémes du Pouvoir) المباشر بسياسة ثقافية ترمي إلى إلغاء الثقافة الإفريقية لصالح الثقافة الفرنسية. وقد بدأ تطبيق هذه الصيغة في ظل المبدأ الذي عرف بالفرنسية الاجماعية أو الاستيعابية (Assimilation) وهي تقوم على فرض اللغة والحضارة والمفاهيم والمنظمات الفرنسية على الحياة الإفريقية حتى يصبح الإفريقيون فرنسيين في كل شأن إلا جلودهم !! وبسبب هذه السياسة اختفت ظاهرة التفرقة العنصرية على أساس اللون أو العنصر في المستعمرات الفرنسية.

obeikandl.com

المبحث الثالث

الجماعات السياسية في شرق ووسط إفريقيا

انطلاقا من ملابسات الحياة السياسية في شرق ووسط إفريقيا التي تشوبها عقبة المجتمع المتعدد العناصر، ابتدعت السلطات الاستعمارية مذهبا جديدا أسمته **مذهب المشاركة**، وقع فيه جدل كبير انتهى به إلى الفشل التام. ولاشك أن مكونات وحدة الهدف ووجود مذهبية محددة والإطار الشعبي المناسب، تنقص المجتمع المتعدد العناصر، ولذلك لم تقم جماعات مشتركة في شرق إفريقيا.

إذن لم تجد القيادات الوطنية صيغة ضغط على الحكومات الاستعمارية سوى اللجوء إلى أعمال العنف (La Violence) والإرهاب (Le terrorisme) وتحطيم قيود المجتمع العنصري. ومما لاشك فيه أن تعدد العناصر ليس وحده بالعقبة الكئود، فإن السنغال مثلا متعدد العناصر ولكنه تخطى تلك العقبة بسهولة. إنما الصعوبة في شرق إفريقيا هي فكرة العنصرية التي يعتنقها المستوطنون ويصرون على أن تصبغ علاقاتهم بالإفريقيين أصحاب البلاد الأصليين بلون الدم والتفرقة المقيتة، وهم في ذلك إنما يفصحون عن إحساس الغاصب حين ينكر أي حق على أصحاب الحق المغتصب.

ولعل أصدق تصوير للنزعة العنصرية هو ما أوردته إحدى علماء الجنس من النساء، وهي الدكتورة **ماري جهودا** حين قالت: " **إن التفرقة العنصرية إنما هي محاولة يقوم بها أشخاص غير واثقين من أنفسهم وذلك طمعا في أن**

يصونوا شخصياتهم ". وقالت تلك العالمة، إنه سوف يكون هناك تمييز عنصري حيثما كان هناك أفراد غير واثقين من مراكزهم في المجتمع.[1]

وقد أثبتت الدراسات عبر التاريخ، قام بها علماء الأجناس والتاريخ والاجتماع، أنه ليس ثمة أساس علمي يمكن أن يقوم عليه اتجاه التمييز العنصري. ومجمل ما ذهبوا إليه من استنباط في هذه الميادين هو أنه بالرغم من إمكان وجود فوارق واضحة بين طوائف معينة من الأجناس البشرية، فإن هذه الفوارق لا تنبعث عن فوارق في الأصل والأصلاب المتوارثة. وأرجع العلماء قيام الفوارق الظاهرية بين الأجناس إلى عوامل ديناميكية كامنة ومعقدة أسموها القابلية الكامنة للتغيير في ميكانيكية التكوين الإنساني. وهذه القابلية هي التي تتحكم وتعد مسئولة عن توارث الصفات التي تحدد اللياقة الجسمية والعقلية للحياة.

إنها صورة واضحة للتمييز العنصري وما يفكر فيه الرجل الأبيض، وفي حضارته التي زعم أنه قد جاء بها إلى إفريقيا. استبداد في مطلعه، واستغلال حين يتحكم، ومحاولات متتابعة مآلها الفشل لإبقاء وجوده الكريه في القارة الإفريقية.

---

[1] صلاح صبري، إفريقيا وراء الصحراء، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة، ط1، سنة1960.

المبحث الرابع

التيارات الفكرية الإفريقية

تبلورت الظروف التي تكلمنا عنها سابقا برمتها لتنشئ في إفريقيا نمطين من التيارات الفكرية الإفريقية، تيار يعبر عن **القومية الإفريقية**، وتيار يعبر عن **العناصر الدخيلة**.

المطلب الأول

تيار القومية الإفريقية

وهذا التيار يعبر عن الوحدة الإفريقية، وبالتالي، يشكل موقف احتجاجي على الاستعمار (Colonialisme) والسيادة (Le Souverainete) البيضاء وجميع ألوان العنصرية. ومطالبه واضحة وهي الاستقلال (Indépendance) التام للإفريقيين على أساس حكم الأغلبية الإفريقية، وعدم الانحياز، في الحرب الباردة (la guerre froide)، وتنطلق هذه المفاهيم الجديدة في صورة التشكيلات السياسية التالية:

obeikandl.com

الفرع الأول

مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة

وكان يجتمع كل سنتين، ويضم رؤساء جميع الدول الإفريقية المستقلة عدا اتحاد جنوب إفريقيا، وقد دعا نكرونا إلى هذا المؤتمر في أكرا سنة (1958م) وقد كان الهدف الأول رسم سياسة مشتركة في الشؤون الخارجية والاقتصادية والثقافية. واستمرار اتصال الدول أعضاء المؤتمر عن طريق وفودها لدى الأمم المتحدة، الذين يشكلون الجناح الإفريقي في الكتلة الآسيوية الإفريقية.

الفرع الثاني

منظمة الشعوب الإفريقية

وكانت عبارة عن حركة قومية للأحزاب القومية، دعا إليها أيضا الزعيم نكروما في أكرا سنة (1958م)، وهي تجتمع سنويا، واختير لرئاستها (**توم مبويا**)، وتتخذ سكرتاريتها الدائمة في أكرا.

الفرع الثالث

حركة التضامن الآفرو–آسيوي

وهي حركة غير حكومية، تمثل الأحزاب القومية في آسيا وفي إفريقيا والشرق الأوسط وتضم كل من روسيا والصين الشعبية، دعا إليها الرئيس جمال

عبد الناصر في القاهرة سنة (1975م) حيث اتخذت مقر سكرتاريتها وبرنامجها مماثل لمنظمة الوحدة الإفريقية (Organisation de l'unité africaine).

الفرع الرابع

الولايات المتحدة لغرب إفريقيا

وهذه الفكرة نادى بها وابتدعها الزعيم النيجري (زيك) ، ثم تبناها نكروما، ولقيت هذه الدعوة تأييدا شاملا من جانب أكثر الزعماء الإفريقيين في غرب إفريقيا باستثناء حزب التجمع الديمقراطي. وتهدف هذه الفكرة إلى ربط جميع دول غرب إفريقيا في لون من الارتباط السياسي الذي يتميز بالمرونة. وقد تكونت النواة الأساسية في مشروع **اتحاد غانا وغينيا** و لم تلبث الفكرة أن اتسعت إلى جماعة الدول الإفريقية.

الفرع الخامس

جماعة الدول الإفريقية

رسم إعلان كوناكري الذي صدر في مايو سنة (1959م) عن كل من نكروما وسكوتوري، اثني عشر مبدأ لإقامة جماعة الدول الإفريقية المستقلة. و لم تخرج تلك المبادئ عن المفهوم الذي دفع إلى إنشاء عدد من المنظمات والجماعات الإقليمية، مثل حركة وحدة شرق ووسط إفريقيا، التي تضم أحزاب كينيا وتنجانيقا وأوغندة وزنجبار ونياسالاند، وعلى نمطها أيضا حركة وحدة الصومال.

المطلب الثاني

تيار رفض الدخلاء

هذا التيار يعبر عن وجهة نظر متميزة، وهي رؤاه للدخلاء على القارة الإفريقية وهم البيض الذين يشكلون أقلية من سكان القارة الإفريقية الأصليين (2%)، وتنوعت ألوان ذلك التيار الفكري طبقا لنسبة عدد المستوطنين.

الفرع الأول

التفرقة العنصرية

وهذه السياسة كانت تتبعها حكومة جنوب إفريقيا العنصرية، ومضمونها فصل العناصر بعضها عن بعض اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا. وتهدف إلى إقامة مجتمعات متوازية يتطور داخلها كل عنصر في طريقه الخاص. ومن هذه الفكرة نشأت مقترحات بإنشاء دويلات سوداء ودويلات بيضاء ولكن الذي بيده كل شيء في نهاية المطاف هو الرجل الأبيض.

الفرع الثاني

المشاركة السياسية

وهي صيغة جديدة لم يجر تحديدها على وجه الدقة، وهي السياسة الرسمية لحكومة وسط إفريقيا الاتحادية. وتقوم الفكرة على أساس قبول الاندماج السياسي والاقتصادي، ولكن يحتفظ كل عنصر بالانفصال في الإقامة

والحياة الاجتماعية. والداعية الأولى لهذه الفكرة هو **السير روى ويلينسكي** الذي يرى أن المشاركة لاتعني حكم الأغلبية الإفريقية في أي وقت.

الفرع الثالث

اللاعنصرية

وهي سياسة دعا إليها **ميشيل بلندال** مؤسس حزب كينيا الجديد، وهدف هذه السياسة خلق الظروف التي يصبح الجنس في ظلها أمرا لايعتد به كعامل سياسي. وتقوم على شعار" **حقوق متساوية لجميع الأفراد المتمدينين** " ولا تعارض هذه الفكرة قيام حكومة ذات أغلبية إفريقية ولكن على شرط واقف، وهو ليس في المستقبل القريب.